العدول عن المطابقة بين المذكر والمؤنث في القرآن الكريم

د. إسماعيل عبد الغني التميمي*

Kuran'da Müzekker ve Müennes Kelimelerin Ters Uyumu
Özet:
Bu araştırma, Kur'an'ın müzekker ve müennes uyumuna riâyet etmemesinin nedenini nahiv yönünden ele almakta ve bunu mana ve ifade yönünden açıklamaktadır. Ayrıca Kur'an'daki müzekker ve müennes uyumunun dikkate alınmaması neticesinde meydana gelen belagatin, herhangi bir yerdeki belagatten daha ileri olduğunu ileri sürmektedir. Şöyle ki kelimenin semantiği muhalefeti ile ilgili iken uyumsuzluk ise anlama uygunlukla alakalıdır. Her ne kadar isim ve fiil cümlesinde esas olan, müsned ve müsnedün ileyh arasında uyum ise de bu bir zorunluluk değildir. Bu durum Arapça'da yorumun çok geniş bir kullanım alanı olduğu anlamına gelmektedir. Bu da uyum ve uyumsuzluğun ikisinin de kesin bir kural olarak kabul edilmesini mümkün kılmamaktadır.
Anahtar Kelimeler: Müennes, Müzekker, Arap Dili, Kur'an-I Kerim
Abstract:
Omission of Masculine and Feminine Congruity in the Qur'an
This essay discusses the reasons for Qur'an's omission of masculine and feminine congruity and explains this from the perspective of meaning. We claim that this omission creates a superior eloquence. For the semantics of a word concerns its opposition while incongruity is related to congruity of meaning. Although the congruity between the predicate and the pradicated is central, it is not compulsory. This means that in Arabic language interpretation has a very wide area of usage. For that reason neither congruity nor incongruity of syntax can be taken as an absolute rule.
Key Words: Masculine, Feminine, Opposition, Syntax, Arabic language, Qur'an

الملخص:

يتناول هذا البحث البعد النحوي لعدول القرآن عن المطابقة بين المذكر والمؤنث، ويوضّح مدى إفادة ذلك للمعنى والدلالة، وأن العدول عن المطابقة في القرآن الكريم في مواضعه أبلغ من المطابقة في غيره، بحيث تكون الدلالة مقترنة بالمخالفة والعدول اقترانها بالمطابقة، فبالرغم من أن الأصل في الجملة الاسمية والفعلية الموافقة والمطابقة بين ركني المسند والمسند إليه إلا

* إسماعيل التميمي، أستاذ اللغة العربية في جامعة قبرص للعلوم الإسلامية KISBU:لفقوشة، قبرص، رقم الهاتف ٠٥٤٨٨٧٤١٠٢٠ismael_tamimi@yahoo.com . البريد الإلكتروني:

أن مخالفة الأصل والعدول عنه لا تُحدث اضطرابا ولا خللا في القاعدة النحوية العامة؛ ذلك أن مجال التأويل في العربية واسع بعيد الأفق، ولا يمكن الحكم بامتناع المخالفة والعدول في كل الأحوال، كما لا يمكن الحكم بوجوبه أيضا.

كلمات مفتاحية: العدول، المطابقة، المخالفة، المذكر، المؤنث، المبتدأ، الخبر، الفعل، الفاعل، الجملة.

المقدمة:

إن للعدول عن المطابقة غرضا بلاغيا دقيقا في القرآن الكريم لا يتوافر وجوده مع المطابقة، ذلك أنه أبلغ في مواضعه من المطابقة، لأن الإعجاز القرآني يكون في اللفظ كما يكون في المعنى، فاختلاف معنى التذكير والتأنيث فيها لا يكون إلا لمعنى بليغ لا تؤديه المطابقة ولا تقوم مقام العدول عنها، وهي إن كانت محطّ تأويل اللغويين والمفسرين إلا أنها لا تحتاج إلى كثير تأويل أو بعيد شرح، فمُؤَدَّاها أن الألفاظ القرآنية المعدولة عن المطابَقة مطابِقةٌ للمعاني أكثر من مطابقتها لمعناها في غير القرآن؛ فهو الكتاب المعجز لفظا ومعنى، وما دام ذلك كذلك فإن عدول القرآن الكريم عن معنى المطابقة ما هو إلا الاستعمال الأكثر دِقّة، وعليه فإنه يجب أن يَجري الكلام على نسق القرآن لا العكس، فألفاظ القرآن الكريم يمكن أن يقاس عليها عامُّ الكلام وليس العكس، كما سأعرض ذلك في هذا البحث من حيث هو في الجملة الاسمية والفعلية.

تدل المطابقة في اللغة على معنى من التساوي والتوافق بين شيئين، ذكر ذلك ابن منظور حين قال: « تطابق الشيئان تساويا، والمطابقة الموافقة، والتطابق الاتفاق، وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما، وهذا الشيء وفق هذا ووفاقه وطباقه وطبقه وطبيقه ومطبقه وقالبه، بمعنى واحد»[1]، وذكر صاحب تاج العروس : « والمطابقةُ الموافقةُ ، وقد طابقهُ مطابقةً وطباقاً»[2].

العدول عن المطابقة بين ركني الجملة الاسمية:

يتساوى ركنا الجملة الاسمية في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، حتى يكون المبتدأ طبق الخبر[3] في تساوي الدرجة وتطابقها، لا سيما إن دلّا على معنى الجنس الحقيقي لا المجازي، بحيث يكونان مذكّرَيْنِ حقيقيين أو مؤنثين حقيقيين، أما إن اختلف أحدهما من جهة فإن مخالفة الآخر له وعدوله عن المطابقة وارد لا خلاف عليه، كقولك مثلا:

1 ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٣م، ج٩/ص٨٩، مادة: (طبق).

2 الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، **تاج العروس** من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، ط٢، (باب القاف، فصل الطاء)

3 عبد الله بن عقيل، **شرحه** على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ/٢٠٠١م، ج١/ص١٨٥.

هي البدر، وإن كنت تريد الاستعارة فيها، فالبدر خبر مذكر خالف مبتدأه المؤنث تأنيثا حقيقيا، ولا يكون ذلك أيضا فيما لو وقع الخبر بصفة المخبر عنه «المبتدأ»، فلا يجوز أن تقول: هي مُفيد؛ لوقوع الخبر في حيّز صفة المخبَر عنه، الذي هو مسند إليه الكلام، وذلك ما لم يرد ذكره في القرآن الكريم؛ لأنه يخالف ما فُطرت عليه سجايا العرب وطبائعهم.

ويرى الدكتور حسين الرفايعة العدول عن المطابقة في الجملة الاسمية من باب قضية محمولة على المعنى، فيذكَّر المبتدأ حملا على الخبر، ويرد ذلك في كلام العرب أمثالها وأشعارها، ولها حضور كثير في آي الذكر الحكيم، فقولهم في المثل السائر: (الشباب مطية الجهل)[4]، حمل فيه المطية على معنى المطا، والمطا: الظهر. ومثل ذلك قولهم:

*** الكفر مَخبثةٌ لنفس المُنعمِ ***

والقول فيه كسابقه، إذ حمل الخبر على معنى الخُبث[5]، أي صار فاسدا رديئا ومكروها، وعلى هذا قالوا: طول التنائي مسلاة للتصافي، ومسلاة مفعلة من السُّلو والسلوان فحملت على معناه[6].

لقد ورد في كثير من المواضع في القرآن الكريم عدول عن المطابقة بين المبتدأ والخبر، وكان هذا لوجود علة قوية صرفت الأذهان عن وجود مخالفة بين جنسيهما، وذلك كأن يكون المبتدأ اسم إشارة، واسم الإشارة يصرف الذهن إلى المشار إليه، فلا يجد السامع فيه بونا كبيرا بين اختلاف التذكير والتأنيث، إذ ربما يكون الذي استقر في الذهن ليس من جنس المشار إليه، كما يمكن أن يكون من جنسه، كما يحتمل أن يكون المشار إليه مغايرا لاسم الإشارة، كأن تخبر رجلا بشجاعة أحد وإقدامه، ثم ما تلبث أن تقول له: هذا الذي كلمتك فيه امرأة؛ ذلك لما كان يجهله ذهنه من الإحاطة بكنه ذلك الشيء وإدراكه، ولم يكن ليعرفه إلا بالمعاينة والنظر.

ومن أمثلة وقوع العدول بين ركني الجملة الاسمية قوله تعالى:)وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَى إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (أي: هذا الموحى إليّ بصائرُ من ربكم؛ ليدل على عِظَم مَكانَته، وأهمية منزلته؛ وتأتّى ذلك من دلالة صيغة منتهى الجموع، فاختيار القرآن الكريم لفظة الجمع لمفرد مؤنث أكبر في الأذهان من لفظة الإفراد لمفرد مذكر، إذ كل جمع مؤنث، فأنّى لنا أن نُحصي هذه البصائر، أو نحيط علما بها كلها، ويقول الله تعالى في آية أخرى:) هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ(7، ذلك لما في صيغة الجمع من دلائل لا يحملها اللفظ المفرد، فيكون بذلك خبر المبتدأ المفرد معدولا عنه لفظا، ولكنه هو هو معنى ودلالة.

4 محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، مكتبة دار الحياة، بيروت، مادة(مطا). وانظر: الميداني، أحمد بن محمد مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ج٢/ص١٦٧.

5 مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤ممادة (خبث)

6 حسين الرفايعة، **العدول عن المطابقة** في العربية، دار جرير، عمان، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص١٣٣.

7 (الجاثية: 20)

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: (قال هذا رحمة من ربي)[8]، فالرحمة بوزن فعلة، وهي من باب المصدر، فجاز الإخبار بالمؤنث عن المذكر، وذهب سيبويه إلى قول الخليل: قولك هذا شاة بمنزلة قولك: هذا رحمة، أي: هذا شيءٌ رحمةٌ[9].

ومثل ذلك قوله تعالى: (بل الإنسان على نفسه بصيرة)[10]، وقد ذهب المفسرون في تأويل هذه المسألة مذاهب شتى من التأويل، فمنهم من أوّلَ المبتدأ فحمله على لفظ مؤنث، ومنهم من أوّلَ الخبر فحمله على لفظ مذكر، فلقد حملوا المبتدأ «الإنسان» على معنى النفس؛ لذا أنّثوا الخبر «بصيرة»، وقالوا التاء للمبالغة، وحملوا الخبر على معنى «شاهِد»، وقد يكونون حملوا المبتدأ على معنى الجوارح وجعلوا خبرها لمبتدأ محذوف، أي: عين بصيرة، قال الزجاج: «فإنه حمله على النفس؛ لأن الإنسان والنفس واحد، وقيل بل التاء للمبالغة، وقال مجاهد: بل الإنسان على نفسه شاهد[11]، كقولهم في المبالغة: فلان علّامة، ونسابة، وفهّامة، وذكر أبو حيان قولا بعيد التأويل، فقال: بصيرة مبتدأ محذوف الموصوف أي عين بصيرة و»على نفسه» الخبر[12]، والأقرب أن نعده بمنزلة قولنا: فلان عِبرة، وحُجة، وثقة، ومعرفة، ونكرة.

ومما يكون فيه على عكس ما سبق، إذ يكون المبتدأ مؤنثا والخبر مذكرا كقوله تعالى: (والنار مثوى لهم)[13]، فقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أن المثوى في الآية اسم مصدر دون المكان لحصول الحال في الكلام معملا فيها، فلا يجوز أن يكون موضعا؛ لأن اسم الموضع لا يعمل عمل الفعل؛ لأنه لا معنى للفعل فيه، فإذا لم يكن موضعا ثبت أنه مصدر، والمعنى ذات إقامتكم[14]، وإليه مال أبو حيّان في موضع ثم أشار إلى أنه اسم مكان في موضع آخر، فقال: مثواكم إقامتكم، وقال في موضع آخر: المثوى موضع الإقامة[15]، ويرى الدكتور حسين الرفايعة أن « المثوى» اسم مكان، إذ يقول: « لفظ «المثوى» والله أعلم، قد حمل على معنى الدار أو المنزلة، وكأنه في تقدير: والنار دار لهم أو منزلة لهم»[16]، وقد حمل على المعنى بالرغم من أن اسم المكان لا يعمل عمل الفعل، وذلك ما اقتضاه معنى الآية دون تكلف في التأويل.

اختلفت أقوال النحويين في توجيه مجيء «قريب» مذكرا وهو خبر عن «رحمة» في قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين)[17]، وقد استقر الأمر عند المتأخرين على أنه من

8 (الكهف: 48)

9 سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ج٢/ص٥٦٢

10 (القيامة: 14)

11 أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل **إعراب القرآن**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٤، ج٢/ص٦١٩.

12 الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط**، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ج١/ ص٣٤٧.

13 (سورة محمد: 12)

14 ابن منظور، **لسان العرب ج3/ص57.**

15 الأندلسي، **البحر المحيط**، ج٩/ص٤٦٥، ص٤٦٩.

16 حسين الرفايعة، **العدول** عن المطابقة، ص١٣٩.

17 (الأعراف: 56)

قبيل تذكير المضاف المؤنث لإضافته إلى مذكر، ومما هو على التأويل نفسه قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت)[18]، فالخبر «ذائقة» مؤنث مع أن المبتدأ «كل» لفظ مذكر مبهم، فـ«أنّث على النفس، ولو ذكّر فقال: ذائق الموت، على تذكير «كل» أو على من ذكّر النفس لجاز[19]، والراجح أن إضافته إلى المؤنث أكسبته التأنيث[20]، فهو شبيه بالخفض بالجوار[21] في اكتسابه المعنى دون الإعراب، وإن كان خفض الجوار لا يكون إلا في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا[22]. وذكر أبو البركات الأنباري ثلاثة أوجه للمسألة[23]:

- الأول: أنه ذكر حملا على المعنى؛ لأن الرحمة بمعنى الحم، وهو مذكر.
- الثاني: أنه ذكر؛ لأن المراد بالرحمة المطر، وهو مذكر.
- الثالث: أنه ذكر على النسب، أي ذات قرب، كقولهم: امرأة طالق وطامث وحائض، أي ذات طلاق وطمث وحيض، ومثل ذلك قوله تعالى: (وما هي من الظالمين ببعيد)[24].

ويردُّ الدكتور خليل بنيان على تلك التوجيهات في كتابه «النحويون والقرآن» بقوله: « وليس ثمة أعجب من هذا كله، وذلك لأننا نجد في القرآن الجواب القاطع في هذا الشأن، في قوله تعالى: (وما يدريك لعل الساعة قريب)[25]، وقوله: (وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا)[26]، وقد جاءت «الساعة» في القرآن تسعا وأربعين مرة كانت فيها كلها مؤنثة، مما يبعد أي احتمال آخر[27]، وذهب الزمخشري إلى أن العدول فيها محمول على المعنى، أو على حذف المضاف[28].

وربما كان اسم الإشارة المبتدأ مخالفا للمشار إليه الخبر، كقوله تعالى: (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربّي)[29]، مع إشارته إلى الشمس، واستعمل عليها اسم إشارة مذكرا، وقد ذهبوا إلى

18 (آل عمران: 185)

19 السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، **المذكر والمؤنث**، تحقيق حاتم الضامن، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٧م، ص٦٣.

20 حسين الرفايعة، العدول، ص١٣٥.

21 الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر **الكشاف**، ج٢/ص٤٤٢. وانظر: عمر بن علي، **اللباب** في علوم الكتاب، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج١٣/ص٣٤١.

22 انظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ج٢/ص٧٨٩.

23 أبو البركات الأنباري، **البيان** في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ج١/ص٣٦٥.

24 هود: ٨٣.

25 (الشورى: 17)

26 (الأحزاب: 63)

27 انظر: خليل بنيان، **النحويون والقرآن**، مكتبة الرسالة، عمان، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص٢٤٦، ص٢٤٧.

28 الزمخشري، **الكشاف**، ج٢/ص٤٠.

29 (الأنعام: 78)

تأويل ذلك بمعنى: الشاخص، أو الطالع، أي: هذا الشاخص، أو هذا الطالع. وقال الزمخشري: فإن قلت: ما وجه التذكير في قوله: هذا ربّي، والإشارة للشمس؟ قلت: جعل المبتدأ مثل الخبر؛ لكونهما عبارة عن شيء واحد، كقولهم: ما جاءت حاجتك، ومن كانت أمك، وكان اختيار هذه الطريقة واجباً لصيانة الرب عن شبهة التأنيث. ألا تراهم قالوا في صفة الله: علّام، ولم يقولوا: علامة، وإن كان «العلّامة» أبلغ؛ احترازاً من علامة التأنيث[30]. وأقول: ولقد كان إبراهيم –عليه وعلى رسولنا الصلاة والسلام– يجهل حقيقة الرب تعالى، فأراد أن يقرن صورته الحسية بأكبر شيء يمكن أن تراه عيناه، أو يتصوّره عقله؛ تنزيها له وتعظيما.

ومما يرد في القرآن معدولا عن المطابقة الضمير المنفصل، فهو بمكانة عليا من التعريف، لكنه لم يصل إلى المرتبة التي يكون فيها معروفا غاية المعرفة، كقوله تعالى:) بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ)[31]، فالضمير عائد على القرآن الكريم، ولو ورد القرآن الكريم اسما ظاهرا لانتفت حالة المخالفة والعدول بين ركني الجملة الاسمية، ولكن صيغة الضمير كاسم الإشارة تحيل الذهن إلى أن يستزيد في معرفته؛ ليتدبّر حكمه ومعانيه، وهذا العدول البلاغي كالالتفات سمة قرآنية جليلة؛ ذلك أنه أكبر من أن يحكم عليه بقاعدة جرت عليها ألسن العرب من تساوي رتبة ركني الجملة الاسمية تذكيرا وتأنيثا، وكذلك فلو ذهبنا في تأويله مذهب الفراء في أن الضمير يعود للقرآن، فالظاهر أن لفظة القرآن مذكرة والخبر «آيات» لفظة مؤنثة، فكيف عدل عن المطابقة بين ركني الجملة الاسمية، ذلك الذي يخوض به كثير من اللغويين من اشتراط المطابقة في كل حال ابتعاد عن المعقول، إذ لا يمكن أن يحيطوا بكل أحوال الكلام، ولئن كانت القاعدة عامة، فلا ينفي ذلك وجود ما يخالفها، فلقد حمّل القرآن الكريم العربية حِملا بليغا من دقة الوصف تجلت أحيانا في المطابقة بين المذكر والمؤنث، وحينا آخر بالعدول عن المطابقة، حيث إن اختلاف الجنس بين الركنين يُحيل السامع إلى التدبّر وتأمّل السبب الذي لزم معه العدول عن المطابقة.

ومن قبيل ذلك قوله تعالى: (هم درجات عند الله والله بصير بما يعملون)[32]، ولقد أبعد كثير من المفسرين النجعة حين أوّلوا على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، فقد ذكر صاحب الدر المصون إلى أن تأويلها: هم مثل الدرجات، وذكر أبو حيان أن مجاهدا وقتادة قالا: ذوو درجات، ورأى الرازي رأيا آخر أنها على تأويل خبر محذوف تقديره: لهم درجات. غير أن أبا عبيدة حمل الخبر على معنى «منازل»[33].

إن أقرب الأقوال وأرجحها عندي أن نتوسّع في التأويل حدّا أبعد من التقدير بمحذوف، فالحمل على المعنى أطوع وأسوغ، ثم إن مجال النظر في العربية بعيد الأفق، لا يحيط به إلا

30 الزمخشري، **الكشاف**، ج٣/ص٥٧١. وانظر: ابن الأنباري، **المذكر والمؤنث**، ج١/ص١٤٥.

31 (العنكبوت: 49)

32 (آل عمران: ١٦٣)

33 الرفايعة، العدول، ص١٣٥، ص١٣٦.

نبي، فلو ذهبنا مذهب السيوطي لسهُلَ علينا الأمر، ولاجتزنا كثيرا من التأويلات اللغوية، فقد أجاز السيوطي في اسم الإشارة أو الضمير أن يُذكّرا أو يُؤنّثا إذا وقعا في الجملة الاسمية، ونبّه على ذلك سيبويه فقال: قولهم: هذه الظهر، أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت[34]، وإن كان سيبويه أوّلها بمحذوف.

العدول عن المطابقة بين ركني الجملة الفعلية:

قلّما يرد العدول عن المطابقة بين ركني الجملة الاسمية في القرآن الكريم، غير أن وروده في الجملة الفعلية أكثر وأكبر، فهي أكثر تحرّرا وتحرّكا من الاسمية، فقد يرد الفعل متصلا به ضمير الرفع أو النصب، أو تتقدم متعلقات الجملة على الفاعل، وقد ذكر أهل العربية أن التأنيث في لسان العرب على نوعين: حقيقي، وغيره. فالحقيقي لا تحذف تاء التأنيث من فعله غالباً، إلا إن فصل بين الفعل وفاعله فاصل، وكلما كثر الفصل حسن الحذف، كقولهم: حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ[35]. قال الزمخشري في «المفصّل»: والتأنيث الحقيقي أقوى؛ ولذلك امتنع في حال السعة: جاء هند، وجاز: طلع الشمس، وإن كان المختار طلعت. فإن وقع فَصْلٌ استجيز، نحو قولهم: حضر القاضيَ اليوم امرأةٌ[36]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (فقد جاءكم بينة من ربكم)[37]، فانظر إلى اتصال ضمير النصب بالفعل «جاء»، وكيف أنه حال بين مباشرة الفعل لفاعله، ولو لم يتصل الضمير بالفعل لكانت الجملة «جاء بينةٌ»، وهذا النشوز لا يتوافق والنظم القرآني العذب، وجاز العدول من باب آخر وهو كون الفاعل مؤنثا تأنيثا مجازيا، فتأنيث المصادر ليس لازما كتأنيث الأعلام، فيجوز فيه التذكير والتأنيث، بحسب مقتضى البلاغة والبيان القرآني، فقد ورد الفعل مطابقا لفاعله في آية أخرى في قوله تعالى: (قد جاءتكم بيّنة من ربكم)[38].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: (فمن جاءه موعظة من ربه)[39] ف«الموعظة» مصدر مؤنث، والفعل بصيغة التذكير، وتوجيه ذلك إما بالقول: إن لفظ «الموعظة» تأنيث مجازي؛ لأنه مصدر، والمصادر لا تثنّى ولا تجمع ولا تؤنث، والتأنيث المجازي يجوز في فعله التذكير والتأنيث، وإما على تأويل «الموعظة» بمعنى الوعظ، فيكون التذكير هنا اعتباراً للمعنى لا للفظ.

إن ما يرد من هذا الباب مؤنثا فلك أن ترده إلى اللفظ تذكيراً، ولك أن ترده إلى المعنى تأنيثاً، وهذا من قاعدة أن اسم الجنس تأنيثه غير حقيقي، فتارة يدل على معنى الجنس فيُذَكَّر،

34 الرفايعة، العدول، ص١٣٦.

35 إبراهيم السامرائي، **في الدرس النحوي واللغوي** تقديم وليد خالص، دار كنوز المعرفة، عمان، ط١، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، ص٢٢٩.

36 الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر المُفصّل في صنعة الإعراب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ج١/ ص٢٤٧.

37 (الأنعام: 157)

38 (الأعراف: 73)

39 (البقرة: 275)

وتارة يدل على معنى الجماعة فيؤنَّث، قال الله تعالى: (وأخذ الذين ظلموا الصيحة)[40]، وقال الله عز وجل: (وأخذت الذين ظلموا الصيحة[41](وذلك أن «الصيحة» اسم جنس، فأُسند الفعل إليه تارة بالتذكير، وأخرى بالتأنيث.

وكذلك في موضعين ورد الفعل «حقَّ» مرة مذكّرا ومرة مؤنثا، قال الله تعالى: (فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة)[42]، وقال الله عز وجل في آية آخرى: (فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة)[43]، جاء الفعل في الآية الأولى بصيغة التأنيث، وفي الآية الثانية دالا على مذكر، مع أن الفعلين أُسندا إلى الاسم المؤنث نفسه.

دلالة التأنيث:

أوجز الدكتور إبراهيم السامرائي رأيا ساقه بعد دلائل أفادها من أمثلة في التأنيث في العربية، فخلص منها إلى أن علامة التأنيث غير مختصة بالمؤنث، ومعنى هذا أنها ليست ذات أصالة في التأنيث. إننا نجد هذه التاء في طائفة كبيرة من الأسماء، فلا نتوسم فيها دلالة التأنيث[44]، ومن ذلك التاء في الرواية والباقعة والعلّامة والفهّامة، والراوية، والداهية، ونحو ذلك. وحمل أصحاب اللغة والنحو والتفسير هذه الظاهرة على معنى المبالغة، وكأن زيادة التاء في هذه الحروف زيادة في المعنى وإنما ألحقوا الهاءات للمبالغة، وجعلوا زيادة اللفظ دليلا على ما يقصدونه من المدح أو الذم[45]، قال الفراء: «إذا مُدح الرجل بالنعت الذي فيه الهاء ذُهب به للمبالغة في مدحه إلى الداهية، وإذا ذُمّ الرجل بالنعت الذي فيه الهاء ذهب به للمبالغة في ذمّه إلى معنى البهيمة»[46].

إن هذه التاء تكون في طائفة من أسماء الجمع مما يمكن أن تلحق بأبنية التكسير نحو «المارّة» أي المارّون، والسيّارة كما في قوله تعالى: (يلتقطه بعضُ السيارة)[47] وكالتاء في الملائكة والأساتذة والتلامذة، والتاء في نحو البغادددة والمغاربة، وغيرها. وقد تؤدي هذه التاء فوائد أخرى ما خلا التأنيث، فمن ذلك إفادتها الوحدة كالتاء في نحو: التمرة، والشجرة، لكل واحدة، وقد ورد النخل في القرآن الكريم مرة مذكرا ومرة مؤنثا في قوله تعالى: (كأنهم أعجاز

40 (هود: ٦٨)

41 (هود: 94)

42 (النحل:٣٦)

43 (الأعراف:30)

44 انظر: إبراهيم السامرائي، **في الدرس النحوي واللغوي**، ص٢٢٣، ص٢٢٤.

45 حسين الرفايعة، **العدول**، ص١٤٤.

46 الأنباري، أبو بكر، **المذكر والمؤنث**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ج١/ص122.

47 (يوسف: 10)

نخل منقعر)[48]، وفي قوله تعالى: (كأنهم أعجاز نخل خاوية)[49]، وكذلك لفظة «الفُلك» وردت في القرآن الكريم بالتذكير والتأنيث في قوله تعالى: (والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس)[50]، وفي قوله تعالى: (فأنجيناه ومن معه في الفلك المشحون)[51].

ومن ثَمّ كان لحوق علامة التأنيث على صيغة المذكر إنما تهدف إلى الخروج من العموم إلى الخصوص؛ بغرض توضيح الجنس وتمييزه، ولا شك أن مسألة العدول عن مطابقة التأنيث شواهدها كثيرة، فقد درجت العرب على أن يكون منهجها في ذلك واسعا غير مقيد بصورة، ولقد وردت نماذج في الشعر عُدل فيها عن التأنيث المجازي، كقول عامر بن جُوين الطائي:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها وَلا أَرضَ أَبْقَلَ إِبقالُها

وكقول الأعشى:

فإمّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّة فَإِنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بِها[52]

فعدل عن تأنيث الفعل على الرغم من أن المسند إليه ضمير عائد إلى مؤنث «أرض»، فلم يقل: ولا أرض أبقلت، وكذلك في قول الأعشى عدل عن قوله: أودت بها، مع أن الضمير عائد إلى «حوادث».

وقد يعدل عن تأنيث الجمع أو اسمع الجمع ليعامل معاملة المذكر، كقوله تعالى: (وقال نسوة)[53]، وكقوله تعالى: (إذا جاءك المؤمنات)[54]، وقوله عز وجل: (وجاءهم البينات)[55]، وقوله سبحانه: (قل قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات)[56]، ويقول عز وجل: (فإذا برزوا من عندك بيّتَ طائفة منهم)[57].

وتدل تاء التأنيث أيضا على معنى التقليل والتصغير، وذلك في الأسماء المصغرة للمؤنثات التي لم تلحقها العلامة كسُوَيْقَة تصغير «سَاق»، و«عُيَيْنَة» تصغير «عين»، ثم ذهب إلى القول: وكأني ميّال إلى أن أقرّر أن التأنيث بالعلامة طارئ في العربية من الناحية التاريخية، كما هو

48 (القمر: 20)
49 (الحاقة: 7)
50 (البقرة: 164)
51 (الشعراء: 119)
52 ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك** إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر، بيروت، ج٢/ ص٩٥، ص٩٦.
53 (يوسف:30)
54 (الممتحنة: 12)
55 (آل عمران: ٨٦)
56 (البقرة: 209)
57 (النساء: 81)

طارئ في العربية نم اللغات السامية[58]. ومن أمثلة العدول عن مطابقة بين ركني الجملة الفعلية في القرآن الكريم، قوله تعالى:

- (وقال نسوة في المدينة) (يوسف:30)
- (يأيها النبي إذا جاءك المؤمنات) (الممتحنة: 12)
- (لقد جاءت رسل ربنا بالحق) (الأعراف: 43)، وورد الفعل في موضع آخر مذكرا: (قل قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات) (آل عمران: 182)
- (فإن زللتم من بعد جاءتكم البينات) (البقرة: 209)، وقال تعالى: (وجاءهم البينات) (آل عمران: 86)
- (وقالت طائفة من أهل الكتاب) (آل عمران: 72)
- فإذا برزوا من عندك بيّت طائفة منهم) (النساء: 81)

وهذه الأمثلة وغيرها من القرآن الكريم دليل على أن التأنيث صفة عارضة في الكلام، ولا تعني المطابقة انتفاء العدول عنها، فعدم أصالة التأنيث وثبوته يتيح الحرية في الاختيار بين التذكير والتأنيث، وإن كان الأصل المطّرد تذكير ركني الجملة الفعلية والاسمية أو تأنيثهما معا[59].

تغليب المذكر وأصالته في العربية:

إن المذكر أخفّ لفظا من المؤنث؛ لأنه أوّل، وهو أشدّ تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير. فالشيء يقع على كل ما أخبر عنه، من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى، و»الشيء» ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون، والأشياء كلّها في العربية أصلها التذكير ثم تختصَّ بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكَّر، فالتذكير أوّل، وهو أشدّ تمكنّا، كما أنَّ النكرة هي أشدّ تمكنّا من المعرفة؛ لأنَّ الأشياء إنمَّا تكون نكرةً ثم تعرّف، فالتذكير قبل التأنيث[60].

يقول أبو البقاء الكفوي: ومدار التغليب على جعل بعض المفهومات تابعا لبعض، داخلا تحت حكمه في التعبير عنهما بعبارة مخصوصة للمغلب، بحسب الوضع الشخصي أو النوعي، ولا عبرة في الوحدة والتعدد لا في جانب الغالب، ولا في جانب المغلوب[61]، ومن شواهد تغليب المذكر في القرآن الكريم في الذم قوله تعالى: (إِلا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ)[62]، (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي

58 انظر: إبراهيم السامرائي، **في الدرس النحوي واللغوي**، ص٢٢٣، ص٢٢٤.
59 السامرائي، **الدرس النحوي واللغوي**، ص٢٢٥.
60 سيبويه، **الكتاب**، ج١/ص٢٢.
61 أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، **الكليات**، مؤسسة الرسالة بيروت، 1419هـ/1998م، ص٢٨١.
62 (الصافات: 135)

لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ)[63]،)فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ)[64]، ومن شواهد التغليب في المدح قوله:)وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ)[65], والأصل في هذا كله أن يكون: من الغابرات، الخاطئات، القانتات، لكنه عُدل عن جمع المؤنث إلى جمع المذكر تغليبا له؛ لأن المؤنث داخل في حكم المذكر، وقد يرد التعداد بين المؤنث والمذكر ثم يرجع الضمير عليهم جميعا بصيغة المذكر كقوله تعالى: (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا)[66]، فعاد الضمير المتصل (هم) على كل ما ورد ذكره من الرجال والنساء على حد سواء.

يكثر استعمال ألفاظ المذكر للتغليب، لا سيما إذا اقترن المؤنث بصفة للمذكر، كقول العرب: « هي عدوي، وهي صديقي، وفلانة شاهد لي، وفلانة أميرنا؛ لأن الغالب على هذا الذكور، ولا يكاد يكون مثل الوكالة والجراية في النساء»[67]، ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن المؤنث لا يميّز عن المذكر تمييزا تاما بالعلامة، وليست العلامة إلا شيئا لحق الاسم في ألفاظ يسيرة، ويُغلِّب الظن أن هذا اللحاق حصل في حقبة لاحقة للحالة الأولى التي لم تكن فيها هذه الأبنية قد عرفت العلامة. ومن ذلك أنهم ذكروا أن زوج المرأة بعلها، وزوج الرجل امرأته[68]. وقد أثبت اللغويون هذا، وبه قال الأصمعي وأنكر «زوجة» وزعم الكسائي: أنه سمع من أزدشنوءة بغير هاء وبالهاء، وحجة الأصعمي أن الكلمة وردت بغير هاء في لغة التنزيل كما في قوله عز وجل: (ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة)[69]، وقوله تعالى: (أمسك عليك زوجك)[70]، وقوله تعالى: (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج)[71].

قسم ابن الأنباري المؤنث إلى أربعة أقسام: « أن يكون الاسم المؤنث فيه علامة فاصلة بينه وبين المذكر كخديجة وفاطمة وليلى وعفراء. الثاني: أن يكون الاسم مستغنى بقيام معنى التأنيث فيه عن العلامة: كقولك : زينب ونوار، ودعد، وفخذ، وما أشبه ذلك معنى التأنيث قائم فيهن، ولا علامة للتأنيث في لفظهن. والثالث: أن يكون الاسم المؤنث مخالفا لفظُه لفظَ ذكره، مصوغا للتأنيث، فيصير تأنيثه معروفا؛ لمخالفته لفظ ذكره مستغنى فيه عن العلامة، كقولهم: جدي وعناق، وحمل ورَخَل، وحمار وأتان، فصار هذا المؤنث لمخالفته المذكر يغني

63 (يوسف: 29)
64 (الأعراف: 83)
65 (التحريم: 12)
66 (الأحزاب: 35)
67 السجستاني، **المذكر والمؤنث**، ص٧٦. وانظر: ابن الأنباري: **المذكر والمؤنث**، ج١/ص١٤١.
68 انظر: السامرائي، **في الدرس النحوي**، ص٢٢١.
69 (الأعراف: 19)
70 (الأحزاب: 37)
71 (النساء: 20)

عن العلامة، وربما مالوا إلى الاستيثاق وإزالة الشك عن السامع، فأدخلوا الهاء في المؤنث الذي لفظه مخالف لفظ المذكر، فمن ذلك قولهم: شيخة، وعجوزة. أدخلوا الهاء على جهة الاستيثاق. والأكثر كلامهم عجوز بغير هاء؛ لخلاف لفظ الأنثى لفظ الذكر»[72].

الحمل على المعنى يزيل المشكل:

دليل ذلك أن بعض الألفاظ اتُّفق على أن تكون مذكرة، وإن دلت على مؤنث، مثل ألفاظ جاءت على وزن «فاعل»: كحامل، وكاعب، وناشز، وحائض، وعاقر، وطامث، وغيرها مما كان على وزن فاعل، وهذا وإن كان لفظه مذكرا فلا شك من دلالته على مؤنث، لاحتكام الأذهان إلى الصورة الذهنية التي يحتملها اللفظ، يقول الله تعالى: (قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ[73](فقد أخبر عــن المفرد المؤنث «امرأتي»، بمفرد مذكر «عاقر»، مع عدم وقوع اللبس في الأذهان البتة.

ولما وصف القرآن الكريم أهوال يوم القيامة قال: (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد)[74]، فلما اقتضى ذلك المنظر الهائل أن يخبر الله تعالى عن حال المرضع فيه التحقت هاء التأنيث باللفظة «مرضعة» مع أن لفظة «المرضع» للمؤنث لا تحتمل الشك؛ «للدلالة على تقريب الوصف من معنى الفعل، فإن الفعل الذي لا يوصف بحدثه غير المرأة تلحقه علامة التأنيث ليفاد بهذا التقريب أنها في حالة التلبّس بالإرضاع، كما يقال: هي ترضع، ولولا هذه النكتة لكان مقتضى الظاهر أن يقال: كل مرضع؛ لأن هذا الوصف من خصائص الأنثى فلا يحتاج معه إلى الهاء التي أصل وضعها للفرق بين المؤنث والمذكر خيفة اللبس»[75].

الخاتمة:

يمكن أن نخلص بذلك إلى أن العدول عن المطابقة في القرآن الكريم أبلغ من المطابقة في غيره؛ فاللفظة بما فيها من صوامت وصوائت ومجهور ومهموس لا تكون إلا في موضعها، وبما هاء التأنيث حرف، والحرف صوت، فإن زيادة الصوت أو نقصانه ذو أثر على المستوى البلاغي والدلالي والصوتي، والقرآن الكريم لا زيادة فيه ولا نقصان، فهو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل؛ لذا فقد وجب على اللغويين أن ينظروا إلى شواهد القرآن الكريم قبل الحكم بإطلاق قاعدة نحوية عامة، ربما لا تشمل، بل قد تخالف ما نزلت به آي الذكر الحكيم، فيكون لزاما على اللغويين المعاصرين أن يشرعوا بدراسة النظم القرآني دراسة حثيثة، ثم يلتفتوا إلى ما سواه من الشواهد الشعرية، وهدف ذلك كله استخلاص النتائج، وإطلاق القواعد والكليات العامة التي من شأنها أن تُفيد العربية وتُثرِيَها.

72 الأنباري، **المذكر والمؤنث**، ج١/ص٥٢، ص٥٣.

73 (آل عمران: 40 (

74 (الحج: ٢)

75 بن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م، ج١٨/ص١٨٩.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 2003م.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، **تاج العروس** من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، ط2.
- عبد الله بن عقيل، **شرحه** على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1412هـ/2001م.
- الميداني، أحمد بن محمد، **مجمع الأمثال**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.
- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004م.
- حسين الرفايعة، **العدول عن المطابقة** في العربية، دار جرير، عمان، ط1، 1432هـ/2011م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
- أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل **إعراب القرآن**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط4.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، **البحر المحيط**، دار الفكر، بيروت، 1992م.
- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، **المذكر والمؤنث**، تحقيق حاتم الضامن، دار الفكر، دمشق، ط1، 1997م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر، **الكشاف**.
- عمر بن علي، **اللباب** في علوم الكتاب، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
- ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1416هـ/1996م.
- أبو البركات الأنباري، **البيان** في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1400ه.
- خليل بنيان، **النحويون والقرآن**، مكتبة الرسالة، عمان، ط1، 1423هـ/2002م.
- إبراهيم السامرائي، **في الدرس النحوي واللغوي** تقديم وليد خالص، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 1436هـ/2015م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **المُفصّل** في صنعة الإعراب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- الأنباري، أبو بكر، **المذكر والمؤنث**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1401هـ/1981م.
- ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك** إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر، بيروت.
- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، **الكليات**، مؤسسة الرسالة بيروت، 1419هـ/1998م.
- محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**، دار سحنون، تونس، 1997م.

References:

ALQURAN ALKARIM.
Ibn manzur, muhammad bin mukrim bin ali, lisan alarib, dar sadir, Beirut, 2003AD.
Azzabidi, muhammad bin muhammad bin abd arrzzaq, taj alaros min jawahir alqamus, dar alhdayat, Kuwait, edition 2.
Abdualllah bin aqil, sharh 'alfiat ibn malik, tahqiq muhammad muhyi addin abd alhamid, almaktabat alasariat, Beirut, 1412AH/2001AD
Almuydani, 'ahmad bin muhammad, majma al'amthal, tahqiq muhammad 'abu alfadl ibrahim, dar aljil, Beirut.
Majma allughat alarabia, almojam alwasyt, maktabat alshshuruq alddualiati, Cairo, edition 4, 2004AD.
Husayn alrfaye, alodul an almutabaqa fi alarabia, dar jarir, eaman, edition 1, 1432AH/2011AD.
Sibawaih, amr bin othman bin qanbar, alkitab, tahqiq abd assalam muhammad harun, maktabat alhaniji, Cairo, edition 3.
Abu ishaq azzijaji, ibrahim bin muhammad bin alssara bin sahla, irab alquran, tahqiq ibrahim al'abyari, dar alkitab almisria, Cairo, edition 4.
Al'andalosi, abu hyyan muhammad bin yusuf bin ali bin yusuf bin hyyan, albahr almohit, dar alfikr, Beirut, 1992AD.
Assijstany, abu hatim sahl bin muhammd, almuzakker walmoanneth, tahqiq hatim addamin, dar alfkir, Damascus, edition 1, 1997AD.
Azzamhsahri, abu alqasim mahmud bin omar bin muhammad bin amr, alkashaf.
Omar bin Ali, allobab fi elm alkitabi, tahqiq adil 'ahmad abd almawjud, ve ali muhammad muawwad, dar alkutub aleilmia, Beirut, edition 1, 1419AH/1998 AD.
Ibn hisham al'ansari, mogni allabib an kutub al'aarib, tahqiq muhammad muhyi addin abd alhamid, almaktaba alasaria, Beirut, 1416AH/1996AD.
Abu albarakat al'anbari, albayan fi ghurayb 'iierab alqurana, tahqiq th eabd alhamid th, alhayyat almisriat aleammata, alqahirat, 1400AH
Halil bonyan, annahwyun walquran, maktabat arrisal, Amman, edition 1, 1423AH/2002AD.
Iibrahim assamorayi, fi addars annahwi ve ellogawi, taqdim walid halis, dar kunuz almarifa, Amman, edition 1, 1436 AH/2015AD.
Azzmhshry, 'abu alqasim mahmud bin emr, almufssal fi sanat al'ierab, dar wamaktabat alhilal, Beirut, edition 1, 1993AD.
Al'anbari, 'abu bakr, almuzakkar ve elmoannath, tahqiq muhammad abd alhaliq adimat, wizarat al'awqafi, Cairo, 1401AH/1981AD.
Ibn hisham al'ansari, 'awdah almasalik ilaa 'alfiat ibn malik, tahqiq yusuf alshayh albiqaei, dar alfikr, Beirut.
Abu albaqa' 'ayuwb bin musa alhusayni alkafawi, alkulliat, muassasat alrrisala, Beirut, 1419AH/1998AD.
Muhammad attahir bin ashor, attahrir ve attanwir, dar sahnon, tunus, 1997 AD.